التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة
دراسة تحليلية للواقع الإعلامي العراقي

م . عدنان سمير دهيرب
كلية الآداب / جامعة المثنى

المستخلص

تسعى هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم الدولة الهشة ، بمصطلح ظهر حديثاً عام ٢٠١٤ ، بعدما كانت الدول التي تعاني معضلات داخلية وتدخلات خارجية ، بالدولة الفاشلة . غير إن المؤشرات ظلت بتسميتها والمعايير التي اعتمدت وهي ١٢ مؤشراً يتناول الجوانب كافة المتعلقة بواجبات الدولة إزاء مواطنيها . وقد تناولت الدراسة الأسباب التي أفضت إلى استمرار وقوع العراق ضمن الدول الهشة ، واختيار الأعوام الخمسة ضمن الحدود الزمانية للدراسة بفعل العوامل التي أدت إلى تراجع العراق ووقوعه ضمن الدول الأكثر هشاشة .

تناولت الدراسة تحديات الدولة الهشة على الواقع الإعلامي الذي تغيرت بنيته إثر تغيير شكل النظام السياسي والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي انعكست على خطاب وسائل الإعلام .

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج الوظيفي في الدراسة لتحقيق هدف البحث وتحليل الواقع الإعلامي الذي فقد تحقيق العديد من عناصره الأساسية إزاء الجمهور . وقد خرج البحث بعدد من النتائج التي كشفت عن أسباب هشاشة الدولة ، والتحديات التي انعكست على الواقع الإعلامي الذي يعاني من عدم صدور التشريعات القانونية التي تؤمّن الحصول على المعلومة التي تعد الطريق الصائب للوصول إلى الحقيقة التي مازالت غائبة عن المواطن الذي يعيش في بيئة مضطربة بفعل تراجع الإرادة السياسية والصراعات بين القوى المتنفذة في السلطة . والتي كانت سبباً رئيساً لهشاشة الدولة ، وانعكاساتها على الواقع الإعلامي الذي كان إسهامه في هذه المرحلة يتماهى مع توجهات وخطاب الجهات الممولة لتلك الوسائل ، أي أضحى انعكاساً لواقع يعيش حالة الانقسام مما اثر على اتجاهات الرأي العام المنقسم طائفياً وقومياً ودينياً . وحدد الباحث العوامل التي أثرت على الإعلام وتوظيف دوره في هذه المرحلة الانتقالية التي اتسمت بالهشاشة نتيجة ضعف الدولة وتراجع الأداء لوظائفها . مما يتطلب رسم الخطط وسن التشريعات القانونية وصياغة التدابير التي شأنها أن تحد من حالة الهشاشة التي تتصف بها الدولة سعياً من عدم انهيارها

الكلمات المفتاحية ، الدولة الهشة، التحديات، الواقع الإعلامي، العراق

Adnan – samir 41 @yahoo.com

Challenges Faced by the Media under the Fragile State:

Analytical Study of the Iraqi Media Reality

ADNAN SAMEIR DEHIRB

Lecturer of faculty of Arts - Al- Muthanna University

Adnan–samir 41 @yahoo.com

Abstract

This study aims at defining the concept of the fragile state, a term that came into existence in 2014, when the states that had internal Problems and external interventions were referred to as the failure states. However, the indicators for their designation and the criteria adopted are 12 indicators that address all aspects of the State's duties vis-a-vis its citizens. The study examined the reasons that led to the continuation of Iraq within the fragile states, and the selection of the five years within the time limits of the study due to the factors that led to the decline of Iraq and falling back within the most fragile countries. The study dealt with the fragile state challenges to the media reality as a result of the change of its structure because of changing the form of political system alongside the political transformations.

The researcher has used the descriptive and the functional approach in the study to achieve the goal of research and analysis of the media reality, which has lost many of its basic elements to the public. The research arrived at a number of findings that revealed the reasons behind the fragility of the state and the challenges that have been reflected in the media reality which suffers from the lack of legal legislations providing access to information that is the right way to reach the truth that is still absent from the citizen who lives in a troubled environment due to the retreat of the political will and the conflicts between those in control of authority, which was a major cause of the fragility of the state, and their repercussions on the media reality, whose contribution at this stage was consistent with the orientations and rhetoric of the funding agencies of those means .In other words, it became a reflection of a divided society which is already divided at the level of sectarianism, nationalism and religion. The researcher identified the factors that influenced the media and their role in this transitional period, which was characterized by vulnerability due to weak state and performance of its functions. This requires drawing up plans, enacting legal legislations in an attempt to reduce this fragility and counter its collapse.

key word: Challenges Facing, the Iraqi Media Reality, Fragile State

المقدمة

تشغل مسألة استمرار إدراج العراق ضمن قائمة الدول الهشة من قبل المنظمات الدولية وفق معايير ومؤشرات شاملة بمدى النجاح والفشل في أداء وظائف الدولة ، اهتمام الباحثين بالشأن السياسي والقانوني إذ إنها تتعلق بالشرعية والفاعلية والاستقرار ، في مرحلة تحول وتغيير في شتى الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية ، فالنظام السياسي الذي أقيم على أساس الشرعية الدستورية والديمقراطية مازال يحبوا إثر ولادته ميكانيكياً ، بعد صياغته من قبل سلطات الاحتلال الأمريكي ، وهي ولادة قامت على إرث ثقيل من المعضلات الناتجة من مخلفات النظام الاستبدادي . وخلل بنيوي اجتماعي قائم على علاقات عصبوية مغلقة – طائفية وقومية وقبلية واثنية – شكلت النظام السياسي الذي يتماهى مع هذه المنظومات التي أدت إلى تضخمها ، بل أضحت أركاناً تقوم عليه الدولة والنظام السياسي الجديد ، وغدت القوى الاجتماعية والسياسية التي تفتقر إلى التجربة في إدارة الحكم مساهمة بتقويض سلطة الحكومة وإضعاف قوتها نتيجة عدم سيطرتها على حل الخلافات والحد من الصراعات وإشاعة النظام . وهذا الأمر يتطلب إشاعة الوعي لدى المجتمع ، من خلال التعليم والإعلام سيما وان متغيراً هائلاً حصل في بنية وتنوع وسائل الإعلام والاتصال بعد تغير النظام السياسي . إذ إن الإعلام هو وجه الدولة الآخر ، فكيف تكون الدولة يكون الإعلام والعكس صحيح . غير أن الإعلام راح يعاني من التحولات الناجمة من هشاشة الدولة والاضطراب السياسي والاجتماعي الذي كشف عن خطابات خلافية ، جسدت إيديولوجيات الطبقة السياسية الحاكمة ، وولاءاتها وتواطئها مع التدخلات الخارجية ، لأسباب عقائدية وقومية وسياسية ، مما انعكس على الخطاب الإعلامي الذي أصبح يسعى إلى بناء أطار ثقافي ينسجم مع تلك الإيديولوجيات وإشاعة اتجاهات فكرية لا تعزز القوة والنظام والهوية الوطنية وتعالج القضايا التي تمس حياة الناس وتجاوز الأزمات التي غدت متلازمة مع عمل الدولة والحياة السياسية وتحقيق التنمية الاقتصادية وقبلها القضاء على التوترات والنزاعات وغدت وسائل الاعلام مع تعدد وتوسع اتجاهاتها مساهمة في هشاشة الدولة . مما يتطلب ديناميات من الجهد المجتمعي الواعي والإرادة السياسية ، وزمن تسعى فيه كل الأطراف إلى بناء دولة حديثة ومجتمع مدني يسود فيه قانون يتغلب على المنظومات العصبوية ، وتشريعات قانونية تنظم عمل ودور الإعلام الوطني في هذه المرحلة الانتقالية والسير في درب طويل تشتغل فيه عوامل عديدة ، يشكل الإعلام فيها احد العوامل المساعدة لتنشيط الحراك الاجتماعي . فالعالم اليوم أصبح "شاشة" بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال التي منحت القضايا المحلية بعداً عالمياً ، وأضحى للمنظمات الدولية دوراً فاعل للتدخل والتأثير على الدول لتحقيق الإصلاح والخروج من قائمة الدول الهشة واسترداد الموقع المفقود .

منهجية البحث

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :

١. هل كان لهشاشة الدولة في العراق وضعفها أثرُ على الإعلام ؟
٢. ما الدولة الهشة وما الأسباب التي أدت إلى وقوع العراق ضمن الدول الهشة .

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأمور هي :-

أ- التعريف بمفهومي الدولة والدولة الهشة ، أركانها سماتها ومؤشراتها .

ب- التعريف بأسباب هشاشة الدولة العراقية وموقعها بين الدول الأخرى .

جـ- الكشف عن واقع الإعلام العراقي خلال السنوات المحددة بالدراسة ، والكيفية التي يمكن أن يسهم فيها الإعلام وسيلة مساعدة للنهوض بواقع الدولة فضلاً عن الارتقاء بمستوى العمل الإعلامي .

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في تناوله قضية لم تزل تشغل الدولة والمجتمع ووسائل الإعلام العراقي ، والمنظمات الدولية المهتمة بشؤون الدول سيما الشرق أوسطية منها ، وأثرها على الأمن والسلام العالمي ، جراء الأحداث الأمنية واستمرار العنف والفساد المالي والإداري ، وتراجع محركات النمو . مما انعكس على استقرار المنطقة . ثم الدعوة إلى الإفادة من تلك المؤشرات ، وكيفية تجاوزها بإصدار القوانين واتخاذ الإجراءات المناسبة إزاء القضايا التي حددتها المنظمات وعدم إغفالها للحيلولة دون تفاقمها . والاهتمام بما تعرضه وسائل الإعلام روافد مهمة لتأشير الخلل في مفاصل الدولة ، بوصف الإعلام أحد أهم المصادر التي تعتمدها المنظمات المختصة والدولة في تأشير الخلل والسلبيات التي أفضت إلى هشاشة الدولة وتشخيص هذه المؤشرات ومواقع الخلل يمكن ان يفيد الدولة لتجاوز المشكلات التي كانت سبباً بتراجع أداء وظائفها ومهامها إزاء السكان الواقعين تحت سلطتها . ويعتقد الباحث إن دراسة العلاقة بين الدولة الهشة والإعلام لم يتناولها الباحثون – على حد علمه – بالرغم من تداعياتها وانعكاساتها في عدم كشف الحقيقة والارتقاء بأداء الدولة . والأمل بأن يستفيد المعنيون من هذهِ الدراسة .

منهج البحث

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية إذ يعتمد على وصف الحقائق بإتباع المنهج العلمي والأسلوب الموضوعي الدقيق . والمنهج الوظيفي الذي يتناول مدى أداء الدولة بتحقيق وظائفها من عدمها ، والنتائج التي تفضي إلى ذلك .

حدود البحث

يتمثل المجال المكاني للبحث بدولة العراق والبالغة مساحتها ٣٤٥٠٥٢ كم^2 ووسائل الإعلام في بغداد بينما يتمثل المجال الزماني بالمدة الزمنية الممتدة بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٨ للمبررات الآتية :

١. دخول عناصر داعش إلى العراق واحتلاله ثلث مساحة العراق وخروجها عن سيطرة الدولة .
٢. استمرار التظاهرات المنددة بنقص الخدمات ، وتغول الفساد ، وهجرة ملايين السكان عن مناطق سكناهم إلى خارج البلد وداخله.

٣. تشكيل الفصائل المسلحة والمليشيات الخارجة عن القانون وانتشار السلاح مما شكل تهديداً للدولة والمجتمع .

٤. التأكيد على نهج المحاصة الحزبية والصراع على السلطة والنفوذ ، مما انعكس على تراجع أداء الدولة.

٥. ارتفاع نسبة الانتهاكات والقتل الذي طالت العاملين في حقل الصحافة والإعلام .

٦. عدم صدور القوانين التي تنظم العمل الصحفي سيما حق الحصول على المعلومات .

هيكلية البحث

قسم الباحث دراسته على ثلاثة محاور ، الأول يتناول مفهوم الدولة والدولة الهشة ، والمحور الثاني مؤشرات الدولة الهشة وتطبيقاتها على العراق . والمحور الثالث تأثير الدولة الهشة على الواقع الإعلامي العراقي . واختتم البحث بعدد من النتائج والمقترحات مع قائمة بالمصادر والمراجع

المحور الأول : مفهوم الدولة والدولة الهشة .

أ- مفهوم الدولة : ارتبط نشوء الدولة بتفكيك الإطار الإمبراطوري للسلطة ، وكان ذلك لأول مرة في أوربا الغربية ، وقد تحقق أو اعترف به من خلال معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي أنهت حرب دينية دامت ثلاثين عاماً في أوربا ، وبدء معالم نظام دولي جديد يقوم نموذجية على الدولة – الأمة (١) .

وهذان النموذجان يؤسسان للهوية . فيقوم نموذج الدولة على الوحدة (الجيش مكون من جنسية واحدة ، القوانين موحدة ، السوق واحدة ، لغة تلقين واحدة) بقدر ما يقوم نموذج الإمبراطورية على التعدد (الجيش متعدد الجنسيات ، الأعراف متعددة ، السوق الاقتصادية مجزأة ، التعليم موزع بين هيئات مختلفة) فمنطق الدولة هو منطق التنظيم والتوحيد والتجريد والتعميم في حين منطق الإمبراطورية هو منطق التعدد والتجريبية والعادات والمجانية(٢) . لذلك فأن مفهوم الدولة لا يلتقي بنيوياً مع النموذج الإمبراطوري الذي كان سائداً في العالم . وقد ظهرت نظريات عديدة تناولت مفهوم وأصل الدولة كالنظرية الدينية ، والتعاقدية ، والقوة والتطور العائلي ، والتطور التاريخي أو الطبيعي والنظرية الماركسية وغيرها من النظريات التي كانت محور اهتمام علماء السياسة والاجتماع جراء المتغيرات السياسية والاقتصادية والمنعطفات التاريخية نتيجة الحروب التي أصابت الدولة وأثرها على النظم السياسية التي تختلف في ظروفها والعوامل التي أسهمت في نشوئها .

إن تلك العوامل التاريخية ، أدت إلى تعدد الآراء بشأن مفهوم الدولة أكثر من تعددها فيما يتعلق بأي مفهوم آخر ، نظراً لكثرة معانيه ، والغموض الذي يكتفه ، وهناك أكثر من ١٤٥ تعريفاً مختلفاً للدولة ، لذا فهي تتمايز فيما بينها باختلاف اهتمامات ووجهات نظر الباحثين ، لكن الذي يؤكده علماء السياسية والاجتماع والقانون هو إن مصطلح الدولة يشير إلى رابطة تسمح بوجود قيادة سياسية(٣) .

غير إن أسباب التنوع والتعدد يعود إلى ثلاثة آراء هي(٤) :

- **الأول:** يعد الدولة بمثابة النظام القانوني الذي تترابط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطاً سياسياً .
- **الثاني:** يميل إلى فهم الدولة على أنها أداة سياسية تستعملها طبقة أو جماعة للسيطرة ، والتحكم في المجتمع بأكمله .
- **الثالث:** يتناول الدولة كما لو كانت هيأة أو تنظيماً يستعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق الأهداف العامة التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها وإنجازها.

إن طرائق ممارسة السلطة هي التي تحدد خصوصية الدولة . فهي ليست شكلاً سلطوياً(طبيعياً)وجد في داخل أي مجتمع مهما كان . فقد ظهرت في ختام سيرورة تاريخية محددة ، ومن اجل توضيح دينامية تكون

الدولة ، تعايش في علم السياسة نموذجان ، الأول يعطي الأفضلية للمقارنة بين المجتمعات السياسية الموجودة أو التي زالت ، وتهدف ملاحظة التباينات بينها واستخلاص خصوصية الدولة الحديثة ، . والثاني يفضل القيام بسرد قصة فريدة ويتعلق بوصف السيرورة التي انتهت تدريجياً في الغرب إلى انبثاق الدولة ، كما تعرفها اليوم(٥) .

وقد بلور الفقهاء الألمان والفرنسيون جلينيك (Jellinek) لابند (Laband) ،

وكاري دو مالبرغ (Carre de Malberg) في القرن العشرين، نظرية العناصر الثلاثة التي أصبحت تمثل التحليل الكلاسيكي للدولة ،المنظور لها في معناه الواسع . إقليم ، يقيم فيه سكان ،وتمارس فيه سلطة منظمه قانونياً(٦) .

ونذكر أدناه عدد من التعريفات الاصطلاحية للدولة . فهي تلك القوه الاجتماعية المنظمة التي تملك سلطة قويه تعلو قانوناً فوق آية جماعه داخل هذا المجتمع وعلى أي فرد من أفراد .

ويميز الدولة عن غيرها من المجتمعات ، حقها في طلب الطاعة من المواطنين . أما الفرق بين الدولة والحكومة فهي إن الدولة هي الجهاز الحاكم بصرف النظر عن الأشخاص ، أما الحكومة فتتمثل في الأشخاص الذين يحكمون باسم الدولة(٧) .

وعرفها إبراهيم شيحا بأنها مجموعه من الناس تقطن على وجه الدوام إقليماً معيناً ، ويتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلالية أو الشخص المعنوي الذي يرمز إلى شعب مستقر على إقليم معين حكاماً ومحكومين ، بحيث يكون لهذا الشخص سلطه سياسية ذات سيادة(٨) .

ويعرفها ديفو بأنها مجموعة من الأفراد مستقرة في إقليم محدد تخضع لسلطة صاحبة السيادة ومكلفة أن تحقق صالح المجموعة وملتزمة في ذلك بمبادئ القانون وهو بذلك يحدد أربعة أركان لقيام الدولة **هي :**

أ – مجموعة الأفراد . ب– الإقليم . جـ – السلطة . د– السيادة (٩) .

أما **ماكس فيبر** فعرفها من جانب سوسيولوجي عبر تأكيده على وظائف الدولة وعلاقتها بالمجتمع ، بأنها مجموعة من الأفراد ذات سيادة إلزامية ، تمارس تنظيماً مستمراً ، وتحتكر استخدام القسر في رقعة من الأرض والسكان الذين يعيشون عليها وتحتوي على أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها(١٠) .

وعرفها الفقيه الفرنسي (**كاري دي مالبيرج**) بأنها مجموعة الأفراد التي تستقر على إقليم محدد ، ولها من التنظيم يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد أو سلطة عليا آمرة وقاهرة(١١) .

وثمة وظائف للدولة ظلت مستقرة منذ التمييز الثلاثي الكلاسيكي بين السلطات التشريعية ، التنفيذية والقضائية . فالوظيفة التشريعية تكمن في إقامة قواعد عامة وغير شخصية ، والوظيفة التنفيذية تعمل على

وضع القانون موضع التنفيذ، سواء بنصوص تطبيقية أم بعمليات مادية (مالية ، قهرية ، الخ) والوظيفية القضائية تهدف للبت في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون(١٢) .

وتبعاً لما تقدم يرى الباحث إن الدولة تنظيم سياسي وقانوني يفرض سلطاته على مجموعة من السكان اتفقوا إرادياً على العيش ضمن رقعة جغرافية لها حدودها . وتنفذ السلطة والطاعة وفق القانون، بصورة مستقلة بعيداً عن التأثيرات الخارجية .

ب– الدولة الهشة : يعد مفهوم الدولة الهشة من المفاهيم الاصطلاحية الحديثة التي ظهرت نتيجة الصراعات الدولية ، وفقدان تلك الدول المشمولة لوظائفها إزاء مواطنيها ضمن مؤشرات حددتها المنظمات الدولية سيما صندوق السلام (Fund For Peace*) بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) في إصدار تقارير سنوية حول الدولة الهشة ، والتي كانت تصدر تحت عنوان الدولة الفاشلة منذ عام ٢٠٠٥ وغيرت في عام ٢٠١٤ إلى الدولة الهشة التي تضم قائمة الدول ذات السيادة في الأمم المتحدة فقط ، من دون تغيير للمعايير والسياقات المتبعة في المؤشرات السابقة للدولة الفاشلة ، وتهدف إلى الابتعاد عن الخطاب الذي يعيق الحكومات ، باتجاه آخر يدعم الحكومات لتحسين الأوضاع كي لا تؤدي إلى الصراعات والعنف ، ويرى القائمون على الصندوق أن كل الدول تواجه ظروفاً تهدد سبل العيش لمواطنيها ولكن بدرجات مختلفة.(١٣) .

وظهر مصطلح الدولة الفاشلة لأول مرة في خطاب مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة في شهر كانون الأول عام ١٩٩٢ ، بهدف تحفيز الدول لمساعدة الصومال التي أخذت حكومتها بالانهيار . وهذا الأمر دعا الباحثين والمختصين بالعلوم السياسية إلى البحث بماهية الدولة الفاشلة ، وظهرت في عام ١٩٩٣ دراستان الأولى لـ **جيرالد هيرمان** Gerald B . Helman – ستيفن راتنر Steven R . Ratner عن الدولة الفاشلة ونشرت في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية أما الدراسة الثانية فهي لـ **وليام زارتمان** William I . Zartman عن الدولة المنهارة عام ١٩٩٥ .

وقد حدد المفكر الأمريكي **نعوم تشومسكي** بعض الخصائص الأولية للدولة الفاشلة ، الأولى هي

عدم القدرة أو عدم الرغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه . **والثانية** هي النزعة إلى عَد نفسها فوق القانون(١٤) .

فيما حددت منظمة Fund for peace خصائص رئيسة للدول الفاشلة تجسدت بالاتي(١٥)

١. فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها ، أو فقدان احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها .

٢. تآكل السلطة الشرعية ، لدرجة العجز عن اتخاذ قرارات موحدة .

٣. عدم القدرة على توفير الخدمات العامة .

٤. عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى بوصفها عضواً كامل العضوية في المجتمع الدولي .

ودأب البنك الدولي على استعمال مصطلح الدولة الهشة Fragile state الذي يصف الحالة نفسها من عدم استقرار الدولة باختلافات بسيطة عن المصطلحات السابقة ، إذ لا يوجد فرق واضح سوى تركيز مستخدميه عن الجانب التنموي الاقتصادي والاجتماعي مع اتفاق جميع هذه المصطلحات على إنها تعكس حالة من الضعف الوظيفي أو الخلل الهيكلي وعادة ما تقوم الأزمات الداخلية والخارجية بدور المعنى لعوامل الهشاشة أو الفشل الكامنة في الدولة(١٦) . ويفضي فقدان السلطة إلى إضعاف السياسات الاقتصادية مما ينعكس سلباً على الخدمات الاجتماعية . وترجع أزمة الدولة إلى حضور هذين العنصرين : عدم القدرة على اتخاذ قرارات ملموسة على المستوى الاقتصادي ، ومن ثم عدم القدرة على توفير الخدمات الاجتماعية الكافية(١٧) .

وأن النموذج الويستفالي هو النموذج الذي يدخل حالياً في أزمة . إذ نجد إن الحدود الداخلية هي التي يصدر عنها المشكلات . وهكذا فأن مسائل الأمن ، والدفاع عن المزايا ، والهوية ، والاعتراف والتقاليد الثقافية ، التي كانت تلازم حدود الدولة ، إنما يعتريها اليوم حالة من التبدل واللايقين والسيولة ولا يمكن الوثوق بها(١٨) . لذلك فأن مستوى أداء الدولة يتعلق بجملة من العناصر المتداخلة التي تشكل عوامل قوة أو ضعف ، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي أصبحت ضاغطة على سياسات الدولة ، ومدى حضورها في البيئة الدولية متشابكة الاتصالات في جميع المجالات جراء ذوبان الحدود الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية وتقويض السيادة فيما يتطلب تطبيق الدولة لوظائفها بما يؤمن الثقة والولاء بين الدولة والشعب والحفاظ على الهوية ، التي غدت مهدودة في الدول سيما الهشة منها والتي تظهر بأشكال مختلفة ودرجات متعددة ، ومن ثم تغدوا وظائف الدولة أكثر تعرضاً للانهيار عند الانتقال السياسي والاقتصادي ، أو عند إعادة البناء الجديد للدولة المتضررة من الصراعات في المراحل الأولى لتكوين الدولة ، والتعرض للاضطرابات والصدمات الخارجية المتكررة والحادة(١٩) .

وعرف المجلس الأوربي (European Oun cil) الدولة الهشة ، بأنها الهياكل الضعيفة أو الفاشلة، والى الحالات التي يكون قد انهار فيها العقد الاجتماعي بسبب عدم قدرة أو رغبة الدولة في التعامل مع

وظائفها الأساسية والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية ، وتوفير الأمن والأمان لسكانها ، والحد من الفقر، وتقديم الخدمات والإدارة الشفافة والعدالة للموارد ، وإتاحة فرصة الوصول إلى السلطة(٢٠) . غير إن معظم المنظمات الدولية تتفق مع تعريف لجنة المساعدة الإنمائية DAC التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الذي ينص على أن تكون الدولة هشة عندما تفتقر هياكلها للإدارة والقدرة السياسية (أو احدهما) على توفير الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر ، وعلى التنمية وصون الأمن وحقوق الإنسان لسكانها(٢١) ويرى صموئيل هانتنغتون إن التمايز السياسي الأبرز بين الدول لا يتعلق بنمط الحكم بل بدرجة هذا الحكم. إن الفروقات بين الديمقراطية والديكتاتورية هي اقل من الفروقات بين الدول التي تتجسد في سياستها ، الاجتماع ، الاتفاق ، الشرعية ، التنظيم ، الفعالية والاستقرار وتلك التي تعاني سياستها من عجز في هذا الصعيد(٢٢) .

إن نجاح الدولة يقترن بممارستها في تحقيق مفهومها أو برنامجها ،كي يتحول خضوع الأفراد إلى ولاء للدولة كسلطة شرعية ومقبولة ، بالانتماء إليها كمصدر لقيم اجتماعية أي كمركز لمشروع جماعي ممكن ومقبول .

وبفقدان هذه القيم تظل الدولة قشرة رقيقة سواء في ما تعلق ببنية السلطة المركزية أم بطبيعة القوى الاجتماعية والمشروعات الوطنية المرتبطة بها . وهذا ما يدفعها إلى أن تشعر هي نفسها بهشاشة وجودها ، ويجعلها عرضة للتقلبات الشديدة . إذ إنها لا تعرف أي تراكم حقيقي في القيم والتقاليد والتنظيمات الحديثة ، وإنما تعيش على استهلاك العصبيات الجزئية والمؤقتة التي تنمو كالفطر، انطلاقاً من تضامنات نسبية قديمة أو جديدة (قبلية ، عشائرية ، طائفية ، جهوية ، مجموعات ضغط ومافيات متنوعة) لا يمكن أن تكون مفتوحة على أوفق تكوين امة ، أو توليد انتماء وطني(٢٣) .

وحين تفقد كل تلك القيم التي تشكل خيوطاً مترابطة مع المجتمع بكل قواه وتنوعاته فأنها تذهب باتجاه التفكك والفشل أو القهر والعبودية .

إن المجتمعات المتخلفة تبين بجلاء انقسامات داخلية ، شبه أكيدة في كل منها . ينقسم السكان إلى جماعات وطوائف مختلفة الانتماءات العرقية أو القومية أو الدينية ، متصارعة فيما بينها . وقد يكون هذا الصراع متجذراً ، أو يظل كامناً يعمل في الخفاء وينخر بنية المجتمع مهدداً وحدته ، ولكنه موجوداً أبداً . بالطبع يستغل المتسلط الخارجي الذي يريد أحكام سيطرته على المجتمع هذه التناقضات مفجراً إياها ، أو مهدداً بهذا التفجير من اجل فرض رغباته التي تذهب عادة باتجاه الاستغلال . وهو يغذي هذه النعرات ويذكي جذوتها ، وبالطبع يتواطأ الزعماء المحليون مع المتسلط الخارجي لأحكام سيطرتهم على الجماعة وربطهم بها ، مما

يمكنهم من الاحتفاظ بنفوذهم وامتيازاتهم ، تحت وهم الدفاع عن وجود الجماعة ومصالحها الحيوية ضد التهديد الخارجي(٢٤) . مدخلا للدول تتذرع به للتدخل في شؤون الدولة التي تعاني الضعف والتراخي إزاء طغيان هيمنة الأحزاب الطائفية والقومية وسيطرة الجماعات المسلحة . إضافة الى عدم ضبط الحدود وحمايتها من الاختراقات الخارجية التي تجد في هذه البيئة الرخوة عاملا مباشرا للتدخل

بالافادة من تلك الأحزاب والقوى السياسية ذات الطبيعة الانقسامية التي صممت النظام السياسي وفق المحاصصة / تحت عنوان المشاركة التي تفضي الى هشاشة الدولة وتقسيم الوطن . والثابت ان هذه الانقسامات الاجتماعية والخلافات السياسية ، تعد مغذيات لأرضية خصبة للعنف والصراع مستفيدة من الطاقات الهائلة للانتقام المستقر في داخل الإنسان الذي تحيطه بيئة مضطربة ودولة هشة . لأن الدولة هنا هي انعكاس لواقع سائد ، وإذا ما حاولت تجاوزه فهو بمقدار تحكمها بآليات الصراع والسيطرة على تناقضاته ومن ثم تنظيمه . وذلك يتوقف على مقدار نجاحها بتطبيق وظائفها .

وتبعاً لما تقدم يرى الباحث إن الدولة الهشة ، تلك التي تضعف فيها ، وظائفها الأساسية ، وترتفع نسبة الفقر ، ويندحر الأمن والأمان ويتفشى العنف ، ويتراجع التعليم ، ويسود الركود الاقتصادي مما ينعكس على المستوى الاقتصادي ، وتالياً فقدان الخدمات وغياب حرية التعبير والرأي ، وظهور جماعات مسلحة لا تخضع لسلطة القانون تسقط سيادة الدولة وتقوض شرعيتها .

المحور الثاني : تطبيقات مؤشرات الدولة الهشة على العراق .

ما تزال مؤسسة صندوق من اجل السلام ، أحد أبرز المؤسسات العالمية التي تتناول بالدراسة والتحليل مؤشرات الدولة الهشة لـ ١٧٨ دولة ، وبدأت بصياغة المؤشرات منذ عام ٢٠٠٥ استناداً إلى بيانات ومعلومات ملايين المصادر العالمية والمحلية ، تتقدمها وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة فضلاً عن المصادر الحكومية والدراسات المسحية واستطلاعات الرأي التي تنظمها الجامعات والتقارير المالية ، وتحليلها كل عام ، بتطبيق معايير بحث متخصصة ، إذ يتم توزيع الدرجات لكل دولة على مؤشرات رئيسية مقسمة على أثنى عشر مؤشراً ويضع درجات لكل مقياس تتراوح بين (٠ – ١٠) درجة والصفر يشير إلى الدولة الأكثر استقراراً ودرجة الـ ١٠ تعني الأقل استقراراً والمؤشرات هي(٢٥)

- **المؤشرات الاجتماعية** : وتتمثل بالضغوط الديموغرافية من خلال تزايد عدد السكان وتراجع حجم الخدمات التي تقدمها الدولة ، ونزوح في حركة السكان داخلياً وهجرة الكفاءات والعقول إلى الخارج جراء حدوث مظالم نتيجة الصراعات والعنف وفقدان الأمن والأمان .

- **المؤشرات الاقتصادية** : تراجع معدلات النمو الاقتصادية ، وارتفاع نسبة الفقر مما يتسبب بعدم إمكانية الدولة في توفير إمكانية العيش الكريم وفقدان العدالة في دخل الأفراد وتحقيق متطلباتهم المعيشية . مما يؤدي إلى وقوع المشاكل بين أبناء المجتمع ، فضلاً انتشار الفساد الذي يعد سبباً رئيسياً في تآكل الدولة وانهيار القانون ومغذياً للعنف والجريمة ، والتفاوت بين فئات وشرائح المجتمع وعدم الالتزام بالعقد الاجتماعي سيما مع الأقليات لأسباب عرقية أو دينية .

- **المؤشرات السياسية** : والتي تتجسد في شرعية الدولة والافتقار إلى التمثيل الإيجابي في الحكومة . فيما يشكل توفير التعليم والصحة والخدمات من واجبات الدولة الطبيعية كما إن ظهور وتعدد وتعصب الزعماء لأسباب طائفية أو قومية أو ولاءات خارجية يسهم بتقويض العقد الاجتماعي وهيبة الدولة ، لتحقيق مكاسب سياسية وحزبية ويشكل انتهاك حقوق الإنسان مؤشراً حاداً في

فشل الدولة لتحقيق مسؤوليتها . ويجب أن تحتكر الدولة استخدام القوة المشروعة . إذ إن ظهور مجموعات مسلحة منافسة لقوة الدولة يضعف العقد الاجتماعي . إن تلك العوامل تسهم في تزايد التدخل الخارجي في المستويات كافة .

إن هشاشة الدولة على وفق المؤشرات المثبتة مترابطة يؤثر كل مؤشر في الآخر . ولا يمكن الركون إلى سبب دون آخر . بحيث يصبح الفشل على الصعيد الاجتماعي سبباً لفشل على الصعيد الاقتصادي ، ويترتب على ذلك فشل المؤسسة السياسية في تدارك الفشل المترتب على الصعيدين السابقين ، لتتصاعد احتمالات تدخل قوى خارجية في الدولة . وقد تبدأ دائرة الفشل بالعكس ، بحيث تكون العوامل الخارجية هي نقطة البداية في حلقة الفشل ، فأما أن تتسبب العوامل الخارجية فيه ، أو أن تعزز عوامل الفشل الكامنة داخل الدولة فتظهر أعراضها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسساتية ، وتعد هذه النظرية نظرة واسعة فضفاضة تتضمن جوانب ومجالات متعددة ومتشابهة مما يضمن الحكم بالفشل على أي دولة ، وهو بذلك يصبح لفظاً تحكمياً غير موضوعي ، فظهرت من هنا أهمية أن يتم تصميم مؤشرات قابلة للقياس تستطيع تقديم صورة أكثر تفصيلاً لحالة الفشل أو الهشاشة تسمح بالحكم على شكل ودرجة ونمط الفشل الذي تعاني منه كل دولة(٢٦) . وعند متابعة موقع العراق في الجدول رقم واحد ، بين الدول الأكثر هشاشة بدءاً من عام ٢٠١٤ وهو العام الذي بدأ فيه صندوق السلام ينشر التقارير تحت مسمى الدولة الهشة وحتى عام ٢٠١٨ لم يكن وليد هذه الأعوام بل ان الدولة والنظام السياسي الذي تشكل إثر الاحتلال الأمريكي بعد عام ٢٠٠٣ قام على أسس تفضي الى الهشاشة والفشل بدءا من تشكيل مجلس الحكم الذي ارسى التقسيم الطائفي والقومي والاثني والديني ، وقد وجدت الأحزاب المتنفذة في هذه الصيغة منفذا لتوكيد آيديولوجياتها وتوجهاتها بذريعة حماية جمهورها ، والاستمرار في هذا النظام الذي اضحى أساً لازمة بنيوية غدت ثابتة ومستمرة ومنهج في تشكيل الدولة التي تعاني الانقسام جراء المحاصصة في توزيع المناصب لعموم مؤسسات الدولة ، وتلك التقسيمات انعكست على الواقع الاجتماعي واللاشعور الجمعي للناس ، بالتعبير عن هوياته الفرعية خلال اجراء الانتخابات البرلمانية ، التي كشفت عن تراجع الهوية الوطنية في اختيار الناخب مما خلق بيئة أسهمت بهشاشة الدولة واستقرارها ضمن الدول الـ ١٥ . التي حصلت على تقييم للدول الأقل استقراراً فنلاحظ إن العراق منذ عام ٢٠١٤ بدأ بالتراجع (يتقدم بالترتيب) من الـ ١٣ حتى أصبح المركز الـ ١٠ لعام ٢٠١٧ . وهي الأعوام التي فقدت فيها الدولة العراقية السيطرة على ثلث مساحتها إثر دخول عناصر دولة العراق والشام (داعش) واحتلالها لمدن رئيسة الموصل ، الانبار ، صلاح الدين وأجزاء من محافظة ديالى وتهديدها للعاصمة بغداد . وقد أدى إلى نزوح ستة ملايين شخص وقتل خلال عمليات التحرير ٥٠ ألف بين مدني وعسكري وتهديم ٢٠٠ ألف دار فيما قدرت الحكومة العراقية كلفة الأعمار بأكثر من ١٠٠ مليار دولار فيما كانت تكاليف الجهد العسكرية بحدود ٣٠٠ مليار دولار(٢٧) .

وبعد تحرير مدينة الموصل والقضاء على عناصر داعش عسكرياً بدأ بالتحسن عام ٢٠١٧ وأصبح بالمركز الـ ١٠ وتراجع مركزاً في العام ٢٠١٨ ليصبح الـ ١١ حيث قلت نقاطه بمقدار ٣,٢ .

وقتل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بسبب العمليات الإرهابية ٥٠٠ ألف مواطن(٢٨). وهي استمرار لعمليات الاستنزاف للموارد البشرية والمالية بدءاً من الحرب العراقية الإيرانية التي قدرت خسائر العراق فيها بحوالي ٤٥٢,٦ مليار دولار وهذا يناهز ١١٢٪ من إجمالي الناتج القومي للعراق خلال مدة سنوات الحرب ١٩٨٨/٨٠ ، وحوالي أربعة أمثال عائداته النفطية للمدة ذاتها .

أما خسائر الحرب الثانية فقدرت بـ ١٧٠ مليار دولار . وتقدر كلفة أعمار الأصول المدمرة بحوالي ٢٠٠ مليار دولار . أما الخسائر البشرية المروعة : ٣٠٠ ألف قتيل في الحرب مع إيران ، ١٢٠–١٥٠ ألف قتيل في حرب الخليج (+ ١٥ ألف قتيل مدني) فضلاً عن (٢٠) ألف قتيل خلال انتفاضة ١٩٩١(٢٩) .

لقد أدى دمار ثلاث حروب والحصار مع استمرار مكافحة العمليات الإرهابية ، إلى ضياع فرص تنمية لن تتكرر . وقد أضحى العنف جزءاً من بنية المجتمع العراقي ومن شخصيته المضطربة بسبب استمرار القتل والصراعات والإقليمية والداخلية والتدخلات الدولية .

وإذا ماجئنا إلى مستوى المؤشرات الاثنتي عشرة المعتمدة في تصنيف الدول الهشة بين عامي ٢٠١٤–٢٠١٨ يتضح من الجدول رقم (٢) أن هناك مؤشرات استقرت عند الدرجة ١٠ و ٩ أي الأقل استقراراً كمؤشر جهاز الأمن والتظلمات الجماعية والفصائل المسلحة والتدخل الخارجي واللاجئين والنازحين وشرعية الدولة . فيما أشارت جميع المؤشرات إلى درجات تتراوح بين ٦,٣ – ١٠ درجة وهذا يشير إلى إن العراق لم يحقق أي تقدم نحو الاستقرار والنمو والتقديم ، بل يصنف بأنه من ضمن الدول ذات الاستنفار العالي . وقريباً من القياسات الكمية التي يعتمدها صندوق السلام فأن جدول رقم (٢) يوضح درجة العراق في المؤشرات (١٢) للدولة الهشة فقد أفادت إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط للعام ٢٠١٨ ، أن ما يقارب ٢٢,٧٪ من السكان هم تحت خط الفقر ، إلا إن الفقر في العراق في تزايد وصل في بعض المحافظات إلى أكثر من نصف(٣٠) . فيما بلغ معدل البطالة بين الشباب في البلاد ٢٢,٦٪ غالبيتهم من الإناث وهذه الأرقام اقل بكثير عن أخرى أعلنها صندوق النقد الدولي في شهر أيار من عام ٢٠١٨ ، حيث بين إن معدل البطالة لدى شريحة الشباب في العراق تبلغ أكثر من ٤٠٪ (٣١).

وكشفت منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية إن العراق يشهد زيادة سكانية بمعدل مليون شخص سنوياً وهي من بين المعدلات العالية في زيادة السكان في العالم ، واستناداً لإحصائيات ، فاكت بوك ، الدولية لوكالة المخابرات المركزية السي أي أية ، فأن ٤٠٪ من سكان العراق الآن هم دون عمر ١٤ عاماً (٣٢)

وهذه الطاقات الشبابية بحاجة إلى بيئة مجتمعية إيجابية ، وحواضن تعليمية تسهم بتربية وتعليم هذه الشريحة الواسعة التي يجب أن تكون قاعدة صلدة لمستقبل ناهض ، وليس حاضراً يفتقد إلى رعاية هؤلاء ، وكما نرى في مستويات التعليم للفئة العمرية اللاحقة فقد ذكر الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٨ إن مستوى الأمية بين شريحة الشباب العراقي للفئة العمرية بين ١٥–٢٩ سنة بلغت ٨,٣٪ . فيما أعلنت منظمة هيومين رايتس ووتش في تقرير لها في شهر آب من ذات العام أن ستة ملايين عراقي لا يجيدون القراءة والكتابة من أصل ٣٧ مليوناً(٣٣) . فيما حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف) من تدهور التعليم في العراق وأفادت في دراسة بأن حوالي ٩٠٪ من الأطفال العراقيين لا

يستطيعون الوصول إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة فيما يحتاج العراق إلى ٧٥٠٠ مدرسة(٣٤) .

واستمر العراق في المركز ١٦٩ بين ١٨٠ دولة على مؤشر الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية(٣٥) وأصبح استشراء الفساد في مفاصل الدولة ومؤسساتها معضلة كبيرة ، اذ ان سرقة الأموال المخصصة لتنفيذ المشاريع أدت الى استمرار العراق في الدرجة ٧-٨ في مؤشر الخدمات العامة ، ودرجة ٧-٦ ضمن مؤشر الفقر والتدهور الاقتصادي ، فيما استقر مؤشر التنمية الاقتصادية غير المتوازنة على درجة ٨-٧ ، وجملة هذه المؤشرات التي تتعلق بحياة السكان مباشرة ومحدودية الدخل المعاشي للفرد مما أدى الى حدوث تظلمات جماعية استقرت عند درجة ١٠-٩ ، وهذه المؤشرات تكشف عن تراجع وضعف الأداء في وظائف الدولة مما يفقدها السيطرة على السكان من جهة وفقدانها ولائهم وهو عنصر مهم باضفاء الشرعية والثبات والاستقرار لها من جهة أخرى . وبذلك ظلت شرعية الدولة العراقية مستقرة عند درجة ٨-٩ . وقد كشفت هيأة النزاهة عن انجازها ١٣ ألف ملف فساد ، من المؤمل أن يتم فتحها لاستعادة عشرات المليارات من الدولارات المسروقة والمهربة مودعة خارج العراق ، فقد كشفت الحكومة أن (٩) آلاف مشروع متلكئ خلال السنوات المنصرمة بقيمة ٣٠٠ مليار دولار(٣٦) . وهذا المؤشرات السلبي يعد أحد أهم التحديات التي تواجه الدولة العراقية الذي انعكس على تراجع كل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية ... الخ .

واستقر جهاز الأمن على الدرجة العاشرة ، مما يشير عدم إمكانية بتحقيق الأمن والأمان وفقدان الطمأنينة لدى المواطن المهددة حياته من جهات شتى ، فقد أدت عمليات الاغتيال والتهديد لشخصيات اجتماعية عامة وإعلاميين ، ومتظاهرين يطالبون بمعالجة الأوضاع المتردية في البلد ، وتسجيلها ضد مجهول ، وعدم كشف الحقائق أمام الرأي العام إلى هجرة الكفاءات وذوات المواهب إلى خارج البلد .

فيما استقرت الدرجة التاسعة ضمن المؤشر الخاص بالفصائل المسلحة ، إذ ظهرت فصائل مسلحة جراء دخول عناصر (داعش) العراق خارج المؤسسة العسكرية لتشكل قوة عسكرية بلغ عددها ٦٦ فصيلاً شيعياً و ٤٣ فصيلاً سنياً و ٦ فصائل مسيحية وفصيلان تركمانيان وفصيلان للشبك(٣٧) .

وهذا التعدد الكبير لجهات متنوعة في بيئة غارقة بالصراع والعنف والاهتمام بالسلاح جعل من العراق (يحتل المرتبة الثامنة في العالم باستيراده السلاح بزيادة بلغت ١٣٩٪ خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨ مقارنة بالأعوام للمدة من ٢٠٠٩-٢٠١٣ (٣٨) .

وهذه الفصائل أصبحت اذرعاً للأحزاب وتكريساً للتقسيم الطائفي والقومي والاثنى والجهوي الذي افقد الشعب هويته الوطنية وعمق هوياته الفرعية وجعل البلد على حافة أزمة مستمرة ، وشكل تحدياً عسكرياً ومادياً على الدولة التي تعاني من مشكلات جمة في شتى المجالات ومعيقاً لتأدية وظائفها الدستورية .

فيما زال التدخل بالشأن العراقي مستمراً – والذي ظل مستقراً على درجة (٩) ضمن مؤشر الصندوق ، من الدول الإقليمية والدولية ، حتى أضحى البلد ساحة للصراع والتدخل المباشر في تشكيل وعمل الحكومة ، وتغذية عوامل الاضطراب وغياب الاستقرار ، مما أزاح هيبة الدولة ومكانتها الطبيعية بين الدول وقبلها بين مواطنيها .

إذ إن التدخلات الخارجية تأتي في الغالب من تواطئ الزعامات المحلية مع القوى الخارجية التي تتماهى مع توجهاتها العقائدية والآيديولوجية ومصالحها الآنية .

وان شرائح كثيرة من المجتمع تتواطئ مع هذه الزعامات لتشكل قوة ساندة لها ، جراء الإحباط المترسخ في الذات العراقية نتيجة الاضطراب السياسي والاجتماعي السائد والأحداث والوقائع الصادمة التي حصلت خلال العقود المنصرمة واستلاب الحرية وقمع الأنظمة ، والسباق لترويض الإنسان والمجتمع وتالياً أضحى الفرد ضحية لقهر الواقع واستبداد السلطة والقوى المتنفذة .

جدول (١) بعض الدول الهشة للمدة بين ٢٠١٤-٢٠١٥

ت	2014	رصيد الدولة	2015	رصيد الدولة	2016	رصيد الدولة	2017	رصيد الدولة	2018	رصيد الدولة
1	جنوب السودان	112.9	جنوب السودان	114.5	الصومال	114	جنوب السودان	113.9	جنوب السودان	113.4
2	الصومال	112.6	الصومال	114	جنوب السودان	113.8	الصومال	113.4	الصومال	113.2
3	جمهورية أفريقيا الوسطى	110.6	جمهورية أفريقيا الوسطى	111.9	جمهورية أفريقيا الوسطى	112.1	جمهورية أفريقيا الوسطى	112.6	اليمن	112.7
4	الكونغو	110.2	السودان	110.8	السودان	111.5	اليمن	111.1	سوريا	111.4
5	السودان	110.1	الكونغو	109.7	اليمن	111.5	السودان	110.6	جمهورية أفريقيا الوسطى	111.1
6	تشاد	108.7	تشاد	108.4	سوريا	110.8	سوريا	110.6	الكونغو	110.7
7	أفغانستان	106.5	اليمن	108.2	تشاد	110.1	الكونغو	110	السودان	108.7
8	اليمن	105.4	أفغانستان	107.9	الكونغو	110	تشاد	109.4	تشاد	108.3
9	هاييتي	104.3	سوريا	107.8	أفغانستان	107.9	أفغانستان	107.3	أفغانستان	106.6
10	باكستان	103	غينيا	104.9	هاييتي	105.1	العراق	105.4	زيمبابوي	102.3
11	زيمبابوي	102.8	هاييتي	104.5	العراق	104.7	هاييتي	105.3	العراق	102.2
12	غينيا	102.7	العراق	104.4	غينيا	103.8	غينيا	102.4	هاييتي	102
13	العراق	102.2	باكستان	103	نيجيريا	103.5	نيجيريا	101.6	غينيا	101.6
14	ساحل العاج	101.7	نيجيريا	102.5	باكستان	101.7	زيمبابوي	101.6	نيجيريا	99.9
15	سوريا	101.6	ساحل العاج	100.1	بوروندي	100.7	اثيوبيا	101.1	اثيوبيا	99.6

www.Fund For peace . org

جدول (٢) يكشف درجة العراق بالنسبة لمؤشرات صندوق دعم السلام في قياس هشاشة الدولة

السنة	الضغوط الديموغرافية	اللاجئين والنازحين	التظلمات الجماعية	الفرار البشري هجرة الادمغة	التنمية الاقتصادية غير المتوازنة	التقهقر والتدهور الاقتصادي	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الانسان وسيادة القانون	جهاز الامن	نخب الفصائل المسلحة	التدخل الخارجي
2014	8	8.5	10	8	8.1	7	8.7	7.7	8.7	10	9.6	7.9
2015	8.2	8.9	10	8.1	7.8	6.9	9.2	7.5	8.9	10	9.6	9.4
2016	8.1	9.4	9.8	7.9	7.5	6.8	9.2	7.8	8.9	10	9.6	9.7
2017	8.6	9.9	9.6	7.7	7.3	6.6	9.5	8.2	8.7	10	9.6	9.7
2018	8.7	9.6	9.3	7.4	7	6.3	9.2	8.3	8.4	9	9.6	9.4

www.Fund For peace . org

المحور الثالث : تحديات الدولة الهشة على الإعلام

إن الحدث الصادم الذي أصاب الدولة إثر دخول عناصر الدولة الإسلامية (داعش) وسيطرته على ثلاث محافظات ، أصاب المجتمع والدولة بشرخ واسع في كيفية التعامل مع الحدث الذي تسبب بتداعيات عميقة مجتمعية وسياسية وتوترات أمنية ، وأزمة إقليمية ودولية ، هددت النظام السياسي الذي يعاني أصلاً من معضلات أضحت من سماته الرئيسة التي تتمثل بالترابط الوثيق بين نظام المحاصة الاثنية والقبلية والطائفية ، وبين ثقافة العنف والإرهاب واستشراء الفساد وما افرزه من أزمات بنيوية طالت أداء الدولة ومؤسساتها وأجهزتها ، وأنتج ضعف الدولة وروح المواطنة وتفكك الهوية وتشوه الشخصية العراقية . وقد فسحت الأزمات والتأزمات المجتمعية المجال لتغلغل النفوذ الإقليمي والدولي ، واستفحال دور الميليشيات المسلحة ونشاطها خارج نطاق سيطرة الدولة(٣٩) . هذه العوامل ألقت بظلالها على الواقع الإعلامي العراقي الذي تشكلت بنيته وفق الوضع السياسي الجديد القائم على التعددية ، والذي مكن من ظهور وسائل إعلامية – مقروءة ومرئية ومسموعة – ومواقع الكترونية متاحة على شبكة الانترنيت وأضحت تلك الوسائل واجهات إعلامية لجهات سياسية شتى ، أسهمت بتفكيك المجتمع من خلال الخطاب القائم على اتجاهات أثنية وطائفية وقومية ، بعيدة عن الخطاب القائم على الوحدة والانتماء الوطني . إذ إن التغيير والتعدد والتنوع الذي طال وسائل الإعلام ، واعتقاد المجتمع انه سوف يجد آراء مختلفة وكثيرة بوجود كل هذه الصحف والإذاعات والقنوات الفضائية ، يكتشف العكس ، إن قوة هذه الوسائل كانت تضخيم آراء وتراجع آراء أخرى . وتجليات ذلك تعود إلى الأغلبية الطائفية أو القومية السائد في الحكم . وهذا يتعارض مع الديمقراطية التي تقوم على الأغلبية السياسية لضمان حفظ حقوق الأقليات ، وتحقيق المساواة بين المواطنين وقيام دولة المواطنة . وإذا كان الإعلام يعرف بأنه "تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والحقائق والاخبار الصادقة بقصد معاونتهم على تكوين الرأي

السليم إزاء مشكلة من المشاكل او مسألة عامة ، أي ان الاعلام يقوم على مخاطبة العقل لا الغريزة والعاطفة . ودور الاعلام هو نقل صورة الشيئ لا انشاء هذه الصورة ، وبالتالي فالاعلام لا يرسم سياسة الدولة ، بل هو معبر عنها فقط "(٤٠) . فأن الواقع الإعلامي في العراق ما زال يعاني من نقص المعلومات وصعوبة الوصول إلى إليها ، مما شكل عائقاً أما وسائل الإعلام للوصول إلى الحقيقة وعرضها على الجمهور ، لتضع مؤشراً على هشاشة الدولة في عدم إصدار القوانين والتشريعات التي تسهم بتعزيز الديمقراطية وتطوير أداء وسائل الإعلام ، لكشف الأخطاء ومكامن الخلل في مفاصل الدولة . بل أنها أصبحت عائقاً أمام تلك الوسائل من خلال **العوامل الآتية** :

أولاً تحديات تشريعية وقانونية

1- حق الحصول على المعلومة

تمثل وسائل الإعلام الجماهيرية المصدر الرئيس للمعلومات ذات العلاقة بالقضايا الرئيسة التي تستحوذ على اهتمامات الرأي العام ، خاصة في الأحداث الأمنية الكبرى المتصلة بالحياة العامة للجميع ، وتتصدر قضية إمداد الجماهير بالمعلومات الصادقة والمكثفة ومستوى المعالجة المهنية للتغطية الإعلامية أولويات العمل الإعلامي الناجح الذي يشبع حاجات تلك الجماهير من التعرض للوسيلة الإعلامية(٤١) .

إن حق الصحفيين في الحصول على المعلومات يعد عنصراً رئيساً في بنيوية العمل الإعلامي لإحاطة المواطن بالأحداث والوقائع التي تحصل وتنوير الجمهور لتشكيل آراء قائمة على المعرفة والصدق والدقة ، للوصول إلى "الحقيقة" التي هي أكثر من مجرد دقة ، أنها عملية فرز تجري بين القصة الأولية والتفاعل بين الجمهور وصانعي الأخبار والصحفيين(٤٢) . لتستطيع وسائل الإعلام كشف الحقيقة بالوصول إلى المعلومة بعيداً عن البرامج الحوارية ، وتنوع الخطاب والتفسيرات والتأويلات الأيديولوجية التي تستهدف التأثير على المتلقي تلك التأويلات التي تطلق من مسؤولين مشاركين في الدولة ، لم تكن قائمة على عرض الحقائق بالوثيقة والمعلومات الدقيقة ، وانما بالتصريح والاتهام المجرد، واطلاق الصفات التي من شأنها ان تمس هيبة الدولة وسمعتها ، وتشيع الفرقة وتأليب الجمهور عليها ، دون وضع الحلول والبرامج التي تردع المتجاوزين ، ومعالجة المعضلات التي تحيق بعمل المؤسسات الرسمية ، والتعاون مع الهيئات المختصة لمحاسبة المتهمين بصناعة أسباب التراجع والخراب الذي أصاب الدولة . لتتخذ من وسائل الاعلام منصات لاطلاق التصريحات والشعارات والاتهامات، لتغدو العديد من تلك الوسائل الباحثة عن الاتهامات القائمة على الاثارة والتضخيم ، وليس الاخبار والوقائع والمعلومات الصادقة مساهمة في هشاشة الدولة وإشاعة الأفكار التشاؤمية والسلبية بين أبناء المجتمع . إذ إن الإعلام يمكن أن يصبح أداة سلبية نتيجة عدم الشفافية والحصول على المعلومة فقد انتقد حسن الياسري رئيس هيأة النزاهة السابق ، تداول الفساد عبر وسائل الإعلام ، وتدخل شخصيات غير مختصة بالحديث عن النزاهة ، واصفاً ذلك رسائل ابتزاز بين بعض الجهات وليس غرضها كشف الحقائق أمام الرأي العام . فضلاً عن إن ثمة صورة مشوشة لدى النخب السياسية والجمهور حول الفساد في العراق ، وأن تلك الصورة غير واضحة لدى المسؤولين والنواب وطرق مكافحته ولم تنتج أية جهة رسمية علاجاً لهذه الحالة ، والعلاج يتجسد بالمثلث الذي تقع على فهمه الإرادة السياسية ، وعلى الضلع

الأيمن التشريعات القانونية والأخر التنفيذ على ارض الواقع(٤٣) . فيما اتهمت منظمة هيومان رايتس ووتش السلطات العراقية بممارسة ضغوط كبيرة على وسائل الإعلام التي تتحدث عن الفساد(٤٤) .

لذلك فأن عدم سن التشريعات القانونية الخاصة بحق الحصول على المعلومة وحرية نشرها يفقد الإعلام عنصراً هاماً لتزويد الناس بالمعلومات ويمنحهم الحرية لتحقيق آرائهم الذاتية مما يشكل تحدياً لوسائل الإعلام في الدولة الهشة .

حرية التعبير عن الرأي

انقضت دورتان برلمانيتان ، غير إن قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي ما زال مصدر خلاف بين أعضاء من البرلمان ومنظمات المجتمع المدني بسبب بنود القانون المقيدة لحرية التعبير عن الرأي ، بالرغم من إن المادة ٣٨ من الدستور العراقي أكدت على أولاً : حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل . ثانياً : حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر . ثالثاً : حرية الاجتماع والتظاهر السلمي .

إن حرية الكلام لها علاقة بحكم الفرد لنفسه وبحكم الناس لأنفسهم في خمس طرائق على الأقل . الأول هو إن الكلام وسيلة للمشاركة ، وهو الوسيلة التي عن طريقها يناقش الناس قضايا اليوم ، ويدلون بأصواتهم ، ويشاركون بنشاط في عمليات وضع القرار التي تشكل المجتمع ونظام الحكم ، والطريق الثاني الذي يخدم حرية الكلام هو السعي لمعرفة الحقيقة السياسية يخدم الجماعة والفرد وهو احد نواتج نظرية سوق الأفكار الأكثر شمولاً . والطريق الثالث هو تسهيل الوصول إلى حكم الأغلبية . وهذا يتعلق بالسعي وراء الحقيقة السياسية . والطريق الرابع هو كبح جماح الطغيان ، والفساد والعجز في الأداء . والطريق الخامس هو الاستقرار . إن حرية الفكر والضمير والتعبير تعتبر قيماً ملهمة ، وترتبط بالصفات التي تحدد مميزات الإنسان . ولقد حان الوقت إن يحتضن العالم الثقافة المنفتحة والمجتمع المفتوح كمطمح له أهمية رفيعة(٤٥) .

ولكننا مازلنا نعيش ثقافات منغلقة تكبح فيها حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة والاعلام، وتغيب عنها المعرفة والحقيقة وتتغلب الانتهاكات ضد الناشطين في حقوق الإنسان ، والصحفيين في ظروف سياسية واجتماعية متأزمة . وقد وقعت حوادث كثيرة ضاعت فيها الحقيقة فمثلاً في ٢٠١٧/١/١٣ فضت القوات الأمنية اعتصاماً نظم في ساحة الحرير في بغداد استخدمت فيه القنابل المسيلة للدموع والاعتداء على المعتصمين الذين نصبوا الخيام في الساحة ، احتجاجاً على الانفجارات المتكررة التي حدثت في مدينة الصدر ، غير إن الاحتجاجات فسرت على إنها سياسية بسبب استجواب محافظ بغداد الذي ينتمي إلى التيار الصدري ولذلك خرجت تظاهرة كبيرة بعد أربعة أيام احتجاجاً على التجاوز على المعتصمين ، ولكن التفسير الذي ظهر أضاع حق المعتصمين نتيجة الخلافات في الرأي والصراع السياسي على السلطة والنفوذ ، وهو تجاوز على حق التعبير عن الرأي والرفض لقضية في الأصل تتعلق بهدر دماء الناس ، وهذه السياسات القائمة على اغتيال الحقيقة والتمسك بالهوامش جراء عدم الحصول على المصادر المطلعة على الوقائع والحوادث التي تحصل مما يؤدي إلى نشر الأخبار المجتزأة لتطرح بدلا عنها تفسيرات وتأويلات تتماهى مع اتجاهات الأحزاب المتنفذة ، وتالياً تغيب الحقيقة ، جراء عدم سن تشريعات القوانين التي تعد تحدياً للدولة الهشة على حرية التعبير عن

الرأي . فقد أشارت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في تقريرها السنوي الصادر في ٢٦/ كانون الأول عان ٢٠١٨ إلى إن هذا العام شهد ١٣ حالة اعتداء مسلح بينها حالات تهديد عشائري وامني و ١٣ حالة احتجاز أخرى من القوات الأمنية اغلبها في البصرة وإقليم كردستان فيما سجلت القوات الأمنية وحمايات الشخصيات ٢٩ حالة اعتداء وضرب واهانات لفضية ومنع تغطيات ضد كوادر مختلفة من الصحفيين والإعلاميين مما يؤشر عدم رغبة السلطات الثلاث بإصلاح البيئة القانونية لحرية العمل الصحفي . وان حالات الخرق المتكررة في عام ٢٠١٨ مماثلة للسنوات الماضية ، وهذا يأتي بالتزامن مع التصنيفات العالمية التي وضعت العراق في مذيلة الدول الكافلة لحرية التعبير ونتيجة لتفشي العنف فقد استشهد أكثر من ٤٦٠ إعلامياً في ظروف مختلفة منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٨ وفقاً لتصريح نقيب الصحفيين العراقيين مؤيد اللامي .

ثانياً – التحديات السياسية

١– **الحكومة العراقية** ، فقد قررت تحويل الدعاوى المقامة ضد الصحفيين والإعلاميين إلى دعاوى عادية ، يترتب عليها توقيف الذين توجه له تهمة إلى حين عرضها على القاضي وقد اتخذ هذا القرار اثر إلغاء محكمة النشر والإعلام في عام ٢٠١٧ . مما يعد انتهاكاً لحرية التعبير ومخالفة للمادة ٣٨ للدستور التي تكفل حرية الصحافة والإعلام والتعبير عن الرأي وذكر مرصد الحريات الصحفية في العراق* إلى لجوء المسؤولين الحكوميين إلى أساليب جديدة من خلال استخدام العشيرة والقبيلة وزجهما في قضايا عامة لا تحمل بعداً شخصياً وإنما بالوظيفة والصلاحيات التي يؤديها أولئك المسؤولين ومدى ارتباطها بالفساد ، وباتت تلك التهديدات القبلية سلاحاً فعالاً يصل إلى مهاجمة منازل الصحفيين وترويع عائلاتهم أو مقرات عملهم ، بعلم وتحت أنظار السلطات والقوى الأمنية . ونتيجة لاستشراء الفساد ، باتت المؤسسات الحكومية تعتم على المعلومات وتدفقها بحرية إلى وسائل الإعلام .

وانعكست سلبيات المحاصصة في توزيع المناصب الحكومية على وسائل الإعلام ، إذ يقوم هؤلاء المسؤولون إلى تقديم المعلومات والأخبار الوافية إلى وسيلة الإعلام التابعة للجهة أو الحزب الذي ينتمي أليه المسؤول وعدم تقديمها أو تقديم معلومات ضعيفة إلى الوسائل الأخرى ، فضلاً عن عدم اللقاء مع وسائل إعلامية كالصحافة والإذاعة واللقاء ينحصر بالقنوات التلفزيونية فقط ، وبذلك يفقد جمهور تلك الوسائل المعلومات الدقيقة ليحصل عليها من وسائل ثانية ربما توظف وفق خطابها واتجاهها .

٢– **الفصائل المسلحة** : تعد الفصائل المسلحة التحدي الأبرز الذي يواجه العاملين في وسائل الإعلام ، جراء التهديدات والاغتيالات والانتهاكات المستمرة . فقد أصبحت هذه القوى هي المتحكمة في قرارات الدولة عبر مجموعات عقائدية مسلحة تهيمن على الشارع وليس على المؤسسة . لدى هذه المجموعات السلاح والمال والفتوى ، ثم إعلامها الخاص الذي يعيد تسويق الصراع السياسي على السلطة بوصفه صراعاً عقائدياً على الأرض والوجود والثقافة . صراع أخلاقي مهمته حماية " الطائفة" من تهديد "أعدائها" .

وقوى الفوضى العميقة لم تكن يوماً ضمن هيكلية الدولة ولا نسيجها ولكنها في ذات الوقت لا يمكن لها العيش بعيداً عن الدولة بشرط أن تكون هذه الدولة رخوة أو هشة(٤٦) .

لأنها لا تملك الإرادة الحقيقية في لجم نوازع هؤلاء في السيطرة على الناس والإعلاميين الذين

دائماً ما يتعرضون للخطر بحكم عملهم القائم على الكلمة والرأي الذي لا ينسجم مع تطلعات هذه الفصائل أو القوى المسلحة مما يشكل تحدياً هائلاً لوسائل الإعلام التي تعرضت للترويع . فقد أشار مرصد الحريات الصحفية إلى إن هذه المجموعات تبث رسائل مخيفة إلى صناع الرأي العام والمدونين والصحفيين والإعلاميين ، عبر سلسلة من عمليات الدعم والاختطاف والاحتجاز غير القانوني بأماكن مجهولة ، وتسبق أعمال الاختطاف والاحتجاز والاستجواب والتنكيل والترهيب ، حملة منظمة على مواقع التواصل الاجتماعي لما بات يعرف بـ " الجيوش الالكترونية " التي توجه خطابها ضد الصحفيين والمدونين المستقلين ، لتهييج الرأي العام وتضليله بضخ معلومات مغلوطة واتهامات مزيفة ، لتهيئة المناخ النفسي المتقبل لفكرة اختطافهم واحتجازهم وهذه الجيوش الالكترونية التي تمتلكها الأحزاب والجماعات المسلحة تهدف إلى التغطية على الشبكة المعقدة للفساد ، في حال شككت تلك الوسائل الإعلامية بالإنباء المزيفة التي تبثها تلك الأحزاب والسياسيين النافذين سيما وان عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في العراق بلغ ١٩,٦٨ مليون شخص .

وكشف التقرير الرقمي السنوي الصادر عن مركز الإعلام الرقمي على منصتي we , ootsuite are social إن عدد من يستخدم هذه المواقع من خلال أجهزة الهاتف بلغ ١٨ مليون بزيادة ٦٨٠ ألف شخص عن عام ٢٠١٧ . وهذه الأرقام تشير إلى إن ٤٨٪ من السكان يستخدمون هذه الوسائل التي تسعى الجيوش الالكترونية على تضليلها بنشر الإشاعات والأخبار الكاذبة والتأثير على اتجاهات الرأي العام .

٣- **التدخلات الخارجية** : أضحت التدخلات الخارجية إقليمياً ودولياً إحدى السمات المميزة ، التي غدت الساحة العراقية ميداناً للصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري واتخذت من وسائل الإعلام اذرعاً للتأثير على الجمهور طائفياً وقومياً ودينياً واثنياً بهدف تغذية الفرقة والخلاف والاختلاف بين مكونات المجتمع العراقي واستمرار التدخل الذي يفضي إلى تعميق الفجوة والصراع بين المتنفذين على السلطة للتأثير على قرارات الدولة وانعكاساتها على وحدة المجتمع الذي يعاني من بيئة مضطربة تخدم مصالح تلك الدول وتسمح لها بالتدخل في كافة المجالات حتى وصلت إلى تحديد أشخاص لتسنم مواقع في قيادة الدولة ، كي يغدوا ظلاً وأداة لها يتماهى مع سياساتها في البلد . ولان وسائل الإعلام تمتلك سلطة التأثير على اتجاهات الرأي العام ، فقد تعددت تلك الوسائل واختلفت خطاباتها وتنوعت اتجاهاتها ، **وهناك نوعان من الخطاب الإعلامي وهما(٤٧)** .

١. **الخطاب الإعلامي الموضوعي** ، ويركز اهتمامه على إيجاد الحقائق كما هي دون تضليل بالتضخيم أو التحريف أو التشويه ، وهناك علاقة تناسبية بين الخطاب الإعلامي الموضوعي وطبيعة الحدث تؤثر بصورة أو أخرى على إبراز الحقيقة طبقاً لرؤية القائم بالخطاب واثر ذلك على مصالحة .

٢. **الخطاب الإعلامي التضليلي** ، وتنصب غايته على صرف الانتباه عن عنصر الحقيقة في موضوع معين أو إخفائها عن الجمهور ، ووسائله في التلوين والرمز أو التقويم أو الاجتزاء في نقل المعلومات عن الحدث ، وعن سياسة معينة في ظرف زمني محدد ، وهذا النوع من الخطاب ليس إعلاماً دائماً بل هو إعلام مناسباتي تمليه الحاجات والظروف أكثر من كونه منهجاً ثابتاً ، وغالباً ما تبرز أليه الحاجة إبان الأزمات السياسية وفي أوقات الحروب الداخلية أو الدولية .

إن التغيير في بنية العمل الإعلامي خلال السنوات الماضية ، أفضى إلى السماح بتأسيس قنوات إعلامية ومحطات راديو وصحف ورقية والكترونية ، ذات خطابات قائمة على توجهات طائفية وقومية واثنية ، أسهمت بتكريس الخلاف وليس الاختلاف بدوافع أيديولوجية ومذهبية ، "فالفضاء العراقي اليوم يزدحم ببث "٥٥" قناة تلفزيونية إيرانية أو عراقية ممولة من ايران"(٤٨) ، وقنوات أمريكية وسعودية وبرامج مخصصة عن العراق في قنوات أخرى كقناة DW الألمانية . وكشفت دراسة إن أكثر من ثلاثة آلاف إعلامي يعملون في قنوات ناطقة بالعربية في تركيا(٤٩) . أي إن الفضاء العراقي يعاني من تخمة تردد القنوات والمحطات الغازية لثقافته والتأثير على آرائه .

ولان البيئة السياسية تتسم بالهشاشة والتأزم فأن وسائل الإعلام اتسم معظم خطابها بالتلوين والرمز أو التقويم أو الاجتزاء ، والابتعاد عن الولاء للمواطن وبذلك تفقد عنصراً مهماً من عناصر الصحافة والإعلام وتراجع التوازن في نشر الأخبار وعرض الآراء مما يؤدي إلى إرباك عمل الدولة جراء النقد غير الموضوعي إزائها ، والنشر المستمر للإخفاقات حتى فقدت معناها ، وتالياً غاب عن الجمهور التمييز بين السلبي والايجابي .

النتائج

توصل الباحث من خلال تتبع البحث إلى جملة من الاستنتاجات :

١. إن الدولة لها عدد من الوظائف الواجب تنفيذها من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إزاء مواطنيها . غير إن هذه الوظائف مازالت ضعيفة في الدولة العراقية التي اتسمت بالهشاشة نتيجة المشكلات الداخلية والصراعات بين القوى والأحزاب السياسية المتنفذة والتدخلات الخارجية .
٢. إن مفهوم الدولة الهشة ظهر حديثاً ، بهدف مساعدة هذه الدول على تجاوز مشكلاتها بالدراسات والخطط والبرامج التي من شأنها أن تنهض بهذه الدول بدعمها مادياً ومعنوياً . غير أن هذه المساعدة نأخذ طابع التدخل حد التجاوز على سيادة تلك الدولة مستغلة ضعفها والإرباك الحاصل في سياستها الداخلية والخارجية .
٣. إن المؤشرات التي حددها صندوق دعم السلام ، بوصفه منظمة تصدر تقريراً سنوياً عن مؤشرات الدولة الهشة في العالم أكدت أن العراق وعلى مدى خمسة أعوام لم ينخفض مؤشره سوى مرة واحدة حين اخذ يتحسن عام ٢٠١٨ وتراجع مركزاً وأصبح الـ ١١ وقلت نقاطه بمقدار ٣,٢ ، وبذلك فأنه مازال ضمن دائرة الدول الأكثر هشاشة وسيستمر بهذا المستوى خلال الأعوام القليلة القادمة ، طالما ظلت أسباب أو عوامل الهشاشة قائمة في الدولة .
٤. أن الفشل في أداء الحكومات بعد تغيير النظام عام ٢٠٠٣ ، لم يكن بسبب النظام السياسي الذي تشكل على أساس المحاصة المذهبية والقومية والدينية للسكان فقط ، وإنما في أيديولوجية تلك الأحزاب والقوى السياسية المتنفذة ، التي تسلمت السلطة في الدولة اتسمت بالطائفية والاثنية والعرقية مما عمق الخلل البنيوي للدولة والمجتمع .
٥. أن تواطئ القيادات السياسية التي تسلمت السلطة في العراق لأسباب عقائدية وقومية فسح

المجال أمام التدخلات الخارجية – الإقليمية والدولية – مما أفقد الدولة سمعتها وهيبتها أمام مواطنيها في الداخل وحضورها في الخارج .

٦. أن تغيير بنية وسائل الإعلام مع تغير شكل النظام السياسي ، أفاد القوى السياسية بنشر ايديولوجياتها وعرضها على الجمهور ، بما يتماهى مع خطابها وتوجهاتها للتأثير على اتجاهات الرأي ، الذي يعيش حالة تحول ويعاني الاضطراب والضبابية ، مما كرس الانقسام المجتمعي ، وأصبحت تلك الوسائل منابر للتأثير والتدخل في عمل الدولة بما يناسب مصالح الجهات الممولة لها أن انتشار الفصائل المسلحة الخارجة عن سيطرة القانون مازال يشكل تحدياً فاضحاً للدولة ، وتهديداً لوجودها مع غياب الإرادة السياسية ، وتشكل أيضاً تحدياً للعاملين في حقل الإعلام الذين يعانون من تراجع حرية التعبير عن الرأي ، واستمرار القتل والانتهاكات من تلك الفصائل والأدوات التنفيذية للدولة على حد سواء .

٧. أن عدم إصدار التشريعات القانونية الخاصة بالحق في الحصول على المعلومات وعدم الاتفاق على إصدار قانون حرية التعبير عن الرأي والتجمع والتظاهر ، يفقد وسائل الإعلام أهم عناصرها باطلاع الجمهور على الحقيقة التي ظلت غائبة بالرغم من تغيير السلطات التشريعية والتنفيذية خلال الأعوام السابقة ، وسيظل عائقاً أمام الإعلام مما يسهم بتراجع عمل تلك الوسائل بعدم تحقيق عنصر الولاء للمواطن والوطن ، وتقدم خطاب الولاء للجهة الممولة ، سيما وأن عشرات الوسائل الإعلامية أضحت تمول من خارج العراق .

٨. أن المؤشرات التي صاغتها المنظمات المعنية بالدولة الهشة إزاء العراق لم تشر إلى النمو السكاني وزيادة معدلات الولادة الذي يؤكد تعافي العراق من تبعات الحرب والدمار ، بعد أن كان البلد يتسم بالموت والهلاك .

٩. إن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تستفد من فئة الشباب التي تشكل نسبة عالية مقارنة بعدد السكان ، وإدخالهم في سوق العمل ، جراء تفشي الفساد المالي وتدهور الواقع الاقتصادي وعدم الإفادة من الواردات المالية الناتجة من تصدير النفط ، والنهوض بالواقع الاقتصادي واستثمار تلك الطاقات الشبابية الهائلة التي تعاني البطالة وراحت تبحث عن مصادر للدخل لتشكيل تالياً العمود الفقري تلك الفصائل المسلحة .

١٠. ارتفاع نسبة الأمية بين الفئة العمرية للشباب بين ١٥ إلى ٢٩ سنة والبالغة نسبتها ٨,٣٪ أي ثلاثة ملايين وواحد وسبعون ألفاً ، يعيشون حالة التحول والتغيير السائد في البلد بالمستويات السياسية والاجتماعية والثقافية ، يشكل تحدياً لهذه الفئة العمرية ، الأكثر تأثيراً بما تطرحه وسائل الإعلام من آراء ومناقشات تتناولها البرامج الحوارية التي تتناغم مع وسائل الإعلام ، التي تفتقد – بالإشارة أو التضمين – في أحايين كثيرة إلى الضوابط التي من شأنها الحد من الانقسام المجتمعي ، إضافة إلى النقد اللاذع لمشكلات الدولة بطريقة شعبوية بعيدة عن الحلول . وان الاستمرار بعرض الآراء والمعلومات بعيداً عن الموضوعية والتوازن ، يؤثر حالياً ومستقبلاً على وحدة المجتمع واستمرار هشاشة الدولة .

المقترحات

١. الإفادة من المؤشرات التي تصيغها المنظمات الدولية، والكيفية التي تصب في معالجتها بالتنسيق والتعاون مع الخبراء المحليين والدوليين .

٢. معالجة وتشخيص الأسباب والعوامل التي أدت إلى وقوع العراق ضمن الدول الهشة ، بتطبيق برامج وتدابير علمية وفق مدد زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تضعها الدولة .

٣. إصدار القوانين التي تمنع التعبير عن الولاء بالتلميح أو التضمين للجهات الخارجية ، أو إطلاق التصريحات التي لا تعبر عن الموقف الوطني والوحدة المجتمعية وسيادة الدولة .

٤. سن التشريعات القانونية التي تجرم نشر الخطابات التي تغذي روح الكراهية والتعصب الديني والقومي والطائفي بين مكونات الشعب سيما في وسائل الإعلام .

٥. نزع سلاح الجماعات المسلحة والعشائر باستخدام كل الوسائل التي تكشف عن قوة وهيبة الدولة لإشاعة الأمن والأمان والاستقرار بين أبناء المجتمع .

٦. تطبيق المادة ٣٨ من الدستور التي تكفل حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة والإعلام ، من خلال إصدار التشريعات القانونية التي تنظم العمل بهذه المادة بوصفها ركناً مهماً في النظام الديمقراطي .

٧. إعادة النظر بقرار إلغاء محكمة النشر والإعلام وعدم احتساب الإعلامي متهماً جنائياً ، لخصوصية العمل الإعلامي ومنحه حرية اكبر بالعمل والتعبير عن الرأي .

٨. إصدار التشريعات القانونية التي تؤمن حصول وسائل الإعلام على المعلومة الصادقة والدقيقة حول الوقائع التي تحصل في البلد ، كي لا تغيب الحقيقة ويعلوا التفسير والتأويل لتصيب المواطن بالضياع والضبابية والتفسير الذي ينسجم مع ايديولوجيات الأحزاب . وتالياً يفقد المواطن الحق بتكوين رأي عام إزاء القضايا التي تمس حياته .

٩. بالنظر للضغوط والانتهاكات والقتل التي يتعرض لها الإعلاميون ، مما يتطلب من الجهات الأمنية الكشف عن الجماعات المسلحة التي ترتكب الجرائم وتقديمهم إلى المحاكم المختصة ، كي لا تسجل تلك الحوادث ضد مجهول .

١٠. تحقيق الإرادة السياسية وتطبيق القوانين إزاء قضايا الفساد المالي والبيروقراطية في العمل الإداري بوصفهما عائقاً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الأطراف المتهمة من قبل الهيئات المختصة .

١١. ضرورة معالجة مشكلات البطالة والأمية وتراجع الوعي لدى الشباب الذين يشكلون نسبة عالية في المجتمع العراقي من خلال تفعيل وتحريك عجلة الصناعة والزراعة والإفادة من الموارد الطبيعية والمالية التي يمتاز بها البلد ، وإصدار قوانين تتعلق بإلزامية التعليم ومحو الأمية وتوجيه وسائل الإعلام بإشاعة الوعي وتعزيز الهوية الوطنية وكيفية مواجهة التحديات التي تحيق بالمجتمع والدولة .

الهوامش

د . سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٤٣ .

محمد جمال باروت ،الدولة والنهضة والحداثة ، دار الحوار للنشر ، سوريا اللاذقية ، ٢٠٠٠ ، ٣٤ .

د. وصال نجيب العزاوي ، د. سعد صالح الجبوري ، الدولة نظرياتها وخصائصها ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص٦ .

د. ثامر كامل ، الدولة في الوطن العربي على أبواب الالفية الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٣٠ .

فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة د. محمد عرب صاحيلا ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ط٣ ، ٢٠١٤ ، ص٧٧ .

نفس المصدر ، ص١٠٦ .

د. عبد الوهاب الكيالي ، كامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٢٦٩ .

إبراهيم عبد العزيز شيحا ، النظم السياسية الدول والحكومات ، منشأة توزيع المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص١٦ .

د . عدنان كاظم الشيباني ، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الدولة الفاشلة ، مجلة اوروك ، جامعة المثنى ، كلية التربية ، ٢٠١٦ ، ص١٠٩ .

د. معتز إسماعيل ، الدولة المدنية في العراق ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص١٧ .

نقلاً عن ثامر كامل ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

فيليب برو ، المصدر السابق ، ص٣٢ .

suda perea , state Fragility , DLP : Developmental Leadership program , Concept Brief (3) 13-2015 p.2 .

* مؤسسة صندوق السلام مؤسسة أمريكية غير ربحية فكرية تعني بالسلام ومنع الصراعات والتنمية تأسس عام ١٩٥٧ ويشار تقريراً سنوياً عن مؤشرات الدول الهشة .

١٤- نعوم تشومسكي ، الدولة الفاشلة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٨ .

١٥ الموقع الرسمي لصندوق السلام www.Fund for peace org

١٦- د. عدنان كاظم الشيباني ، مصدر سابق ، ص٢٢٤ .

١٧- زيجمونت باومان وكارلو بوردوني ، حالة الازمة ، ترجمة حجاج أبو جبر ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص٢٦ .

١٨- نفس المصدر ، ص٣٨ .

١٩- التغلب على الهشاشة في افريقيا صياغة نهج اوروبي جديد ، التعزيز الأوربي حول التنمية بالتعاون مع مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة ، والمعهد الجامعي الأوربي في سان دومينيكو دي فيسولي ، ٢٠٠٩ ، ص١٧ .

٢٠- التغلب على الهشاشة ، نفس المصدر ، ص١٧ .

Claire Mcloughlin , Topic Guide on Fragile states , 2009 , Govenance and social Develop- 21-ment Resource centr (GSDRC) , Inter national Development Department , university of Bir-mingham , UK , 2009 , p8 .

٢٢- صموئيل هانتغتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة سمية فلو عبود ، دار السافي ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠١٥ ، ص٧ .

٢٣- برهان غليون ، المحنة العربية الدولة ضد الأمة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ط٤ ، ص٣٨ .

٢٤- د. مصطفى حجازي ، التخلص الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المتهور ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، ٢٠٠٧ ، ط١٠ ، ص١٧٩ .

25- Fund for peace , Fragile states , Fragile states index – 2015 , ffp , Washington D.C , 2015 . p . 3

٢٦- د. أياد العنبر واسحق يعقوب محمد ، مستقبل العراق . دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة ، مجلة حولية المنتدى . الصادرة عن المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة ، ٢٠١٤ ، المجلد (١) العدد ١٩ ، ص١٦٣ .

٢٧- وائل نعمة ، عام على التحرير ، جريدة المدى ، ٢٠١٨/١٢/٩ ، العدد ٤٣٢٦ ، ص٣ .

٢٨- تصريح لامين عام قوات البيشمركة ، قناة العربية الحدث ، ٢٠١٩/٣/٢ .

٢٩- فالح عبد الجبار ، الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة ، دار المدى ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص٤٤ .

30- http://cosit.gov.iq/ar/2018-12-13-05-15-21/2013-01-31-06-17-39/1131-2018-11-11

31 -https://www.aa.com.tr/ar

32- chloe Cornish , Iraq baby boom etace bates blenk prospects fo Nations youth , FINANCIAC Times , 4/3/2019 .

33- http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/250820183

٣٤- جريدة المدة ، العدد ٢٠١٩ ، ٢٠١٩/١/٢١ ، ص٢ .

35- https : www.alhurra . com .

٣٦- قناة العراقية الساعة الثامنة مساءاً كلمة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي أمام البرلمان العراقي بتاريخ ٢٠١٩/٣/٩ .

٣٧- منى علمي ، قراءة في مساعي الحشد الشعبي بالقوات العراقية ، جريدة الشرق الأوسط ، ٣٠ – ابريل – ٢٠١٨ ، العدد ١٤٣٩٨

38- Sipri , Global arms trade : USA in cverases dominance qrms flows to the Middle eust suvge slpsl , 11-3-2019 .

٣٩- د. إبراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٩ ، ص١٠ .

٤٠- سعيد اسماعيل علي ، التعليم والاعلام ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، مج ٢٤ ، العددان الاول والثاني ، ١٩٩٥ ، ص١٠٤ .

٤١- اديب مطيع قاسم ، التغطية الصحفية للاحداث الإرهابية في مدينة بغداد ، مجلة تواصل ، العدد ٣٥ ، ٢٠٠٩ ، ص١٠ .

٤٢- بيل كوفاتش وتوم روزنستيل ، عناصر الصحافة ، ترجمة : لميس فؤاد اليحيى ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص٦٥ .

43 - https://www.alarabiya.net/

44 -https://www.alhurra.com/

٤٥- رودني أ . سمولا ، حرية التعبير في مجتمع مفتوح ، ترجمة كمال عبد الرؤوف ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٢٤-٣٢ .

* منظمة عراقية مستقلة تأسست بعد عام ٢٠٠٣ تهتم بشؤون الصحفيين العراقيين وحريتهم ، وهي المنظمة الوحيدة التي تعمل بشكل قوي للدفاع عن الصحفيين وتعتمد الأصول القانونية في التعامل مع القضايا التي تواجه الصحفيين ولديهم مندوبين في أنحاء العراق .

٤٦- سليم سوزة ، دولة الفوضى العميقة ، جريدة المدى ، ٢٠١٨/١١/٢٧ .

٤٧- محمد حمدان المصالحة ، الاتصال السياسي : مقترب نظري – تطبيقي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص٦٨-٦٩ .

٤٨- عدنان حسين ، طائرة بغداد – العلا رحلة ناجحة في المدار العربي ، جريدة الشرق الأوسط ، ١٨ – فبراير ، ٢٠١٩ .

٤٩- قناة الجزيرة ، ٢٠١٩/٢/٢٥ ، الساعة العاشرة مساءاً .

المصادر

الكتب العربية

١- د . سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٤٣ .
٢- محمد جمال باروت ،الدولة والنهضة والحداثة ، دار الحوار للنشر ، سوريا اللاذقية ، ٢٠٠٠ ، ٣٤ .
٣- د. وصال نجيب العزاوي ، د. سعد صالح الجبوري ، الدولة نظرياتها وخصائصها ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص٦ .
٤- د. ثامر كامل ، الدولة في الوطن العربي على أبواب الالفية الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٣٠ .
٥- د. عبد الوهاب الكيالي ، كامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٢٦٩ .
٦- إبراهيم عبد العزيز شيحا ، النظم السياسية الدول والحكومات ، منشأة توزيع المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص١٦ .
٧- د. معتز إسماعيل ، الدولة المدنية في العراق ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص١٧ .
٨- برهان غليون ، المحنة العربية الدولة ضد الأمة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ط٤ ، ص٣٨ .
٩- د. مصطفى حجازي ، التخلص الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المتهور ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، ٢٠٠٧ ، ط١٠ ، ص١٧٩ .
١٠- فالح عبد الجبار ، الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة ، دار المدى ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص٤٤ .
١١- د. إبراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٩ ، ص١٠ .
١٢- محمد حمدان المصالحة ، الاتصال السياسي : مقترب نظري – تطبيقي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص٦٨-٦٩ .

الكتب المترجمة

١- فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة د. محمد عرب صاحيلا ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ط٣ ، ٢٠١٤ ، ص٧٧ .
٢- نعوم تشومسكي ، الدولة الفاشلة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٨ .
٣- زيجمونت باومان وكارلو بوردوني ، حالة الازمة ، ترجمة حجاج أبو جبر ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص٢٦ .
٤- صموئيل هانتغتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة سمية فلو عبود ، دار السافي ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠١٥ ، ص٧ .
٥- بيل كوفاتش وتوم روزنستيل ، عناصر الصحافة ، ترجمة : لميس فؤاد اليحيى ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص٦٥ .
٦- رودني أ . سمولا ، حرية التعبير في مجتمع مفتوح ، ترجمة كمال عبد الرؤوف ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٢٤-٣٢ .

الصحف والقنوات والمجلات

١- قناة العراقية الساعة الثامنة مساءاً كلمة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي أمام البرلمان العراقي بتاريخ ٢٠١٩/٣/٩ .
٢- قناة الجزيرة ، ٢٠١٩/٢/٢٥ ، الساعة العاشرة مساءاً .
٣- جريدة المدة ، العدد ٢٠١٩ ، ٢٠١٩/١/٢١ ، ص٢ .
٤- منى علمي ، قراءة في مساعي الحشد الشعبي بالقوات العراقية ، جريدة الشرق الأوسط ، ٣٠ – ابريل – ٢٠١٨ ، العدد ١٤٣٩٨ .
٥- سليم سوزة ، دولة الفوضى العميقة ، جريدة المدى ، ٢٠١٨/١١/٢٧ .

٦- عدنان حسين ، طائرة بغداد – العلا رحلة ناجحة في المدار العربي ، جريدة الشرق الأوسط ، ١٨ – فبراير ، ٢٠١٩ .
٧- سعيد اسماعيل علي ، التعليم والإعلام ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، مج ٢٤ ، العددان الأول والثاني ، ١٩٩٥ ، ص١٠٤ .
٨- اديب مطيع قاسم ، التغطية الصحفية للاحداث الإرهابية في مدينة بغداد ، مجلة تواصل ، العدد ٣٥ ، ٢٠٠٩ ، ص١٠ .
٩- وائل نعمة ، عام على التحرير ، جريدة المدى ، ٢٠١٨/١٢/٩ ، العدد ٤٣٢٦ ، ص٣ .
١٠- تصريح لامين عام قوات البيشمركة ، قناة العربية الحدث ، ٢٠١٩/٣/٢ .

الدوريات

١- د . عدنان كاظم الشيباني ، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الدولة الفاشلة ، مجلة اوروك ، جامعة المثنى ، كلية التربية ، ٢٠١٦ ، ص١٠٩ .
٢- د. أياد العنبر واسحق يعقوب محمد ، مستقبل العراق . دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة ، مجلة حولية المنتدى . الصادرة عن المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة ، ٢٠١٤ ، المجلد (١) العدد ١٩ ، ص١٦٣ .

المصادر الأجنبية

1- suda perea , state Fragility , DLP : Developmental Leadership program , Concept Brief (3) 2015 p.2 .
2- Claire Mcloughlin , Topic Guide on Fragile states , 2009 , Govenance and social Development Resource centr (GSDRC) , Inter national Development Department , university of Birmingham , UK , 2009 , p8 .
3- Fund for peace , Fragile states , Fragile states index – 2015 , ffp , Washington D.C , 2015 . p . 3
4- chloe Cornish , Iraq baby boom etace bates blenk prospects fo Nations youth , FINANCIAC Times , 4/3/2019 .
5- Sipri , Global arms trade : USA in cverases dominance qrms flows to the Middle eust suvge slpsl , 11-3-2019 .

لمواقع الالكترونية

www.Fund for peace org .
http://cosit.gov.iq/ar/2018-12-13-05-15-21/2013-01-31-06-17-39/1131-2018-11-112-
https://www.aa.com.tr/ar3-
http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/2508201834-
https : www.alhurra . com .
https://www.alarabiya.net/6-
https://www.alhurra.com/7-